عقب الغارات التي شنّها الكيان الصهيوني على مواقع إيرانية

النفط يقفز بأكبر وتيرة منذ ٣ سنوات، وأسواق المال تهتز

شهدت أسواق الطاقة والمال العالمية اضطرابات حادة عقب الغارات الجوية التي شنّها الكيان الصهيوني على مواقع إيرانية، إذ ارتفعت أسعار النفط بنسبة قاربت ٧ ٪، وسط مخاوف متزايدة من تعطل إمدادات الخام من غرب آسيا، أحد أهم مصادر الطاقة العالمية. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة ٧/٠٢ ٪ (ما يعادل ٤/٨٧ دولارات)، لتسجل ٧٤/٢٣ دولارًا للبرميل، بعد أن بلغت ذروتها خلال الجلسة عند ٧٨/٥٠ دولارًا، وهو أعلى مستوى منذ يناير/كانون الثاني الماضي، في قفزة يومية تجاوزت ١٣ ٪.

أما خام غرب تكساس الوسيط الأميركي، فقد قفز بنسبة ٧/٦٢ ٪، ليصل إلى ٧٢/٩٨ دولارًا للبرميل، بعدما سجل خلال التداولات أعلى مستوياته منذ ٢١ يناير/كانون الثاني الماضي عند ٧٧/٦٢ دولارًا.

توترات جيوسياسية في منطقة حيوية

ويرى محللون أن تفاقم التوتر الأمني في غرب آسيا، لاسيما مع دخول إيران -أحد أبرز المنتجين في منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»- في دائرة الحرب، يُنذر بتعطل محتمل في الإمدادات. ويمر ما يقرب من ٢٠ مليون برميل نفط يوميًا عبر مضيق هرمز، وهو ما يعادل نحو ثلث التجارة البحرية العالمية من الخام. ويُشير خبراء الطاقة إلى أن القدرات الاحتياطية لمنظمة البلدان المصدّرة للنفط «أوبك» قد لا تكون كافية لتعويض النقص المفاجئ في الإمدادات، في حال توسّعت رقعة النزاع أو استُهدفت المنشآت النفطية الحيوية في دول الخليج الفارسي.

صناديق التحوط تستبق الأحداث

وبحسب «بلومبيرغ»، كشفت بيانات لجنة تداول العقود الآجلة للسلع في الولايات المتحدة أن صناديق التحوط اتخذت قبل أيام من الضربات الجوية موقفًا صعوديًا قويًا تجاه الخام الأميركي، هو الأقوى منذ يناير/كانون الثاني. وقد رفع مديرو الأموال صافي مراكزهم الشرائية طويلة الأجل على خام غرب تكساس الوسيط بمقدار ١٦/٠٥٦ عقدًا، لتصل إلى ١٧٩/١٣٤ عقدًا في الأسبوع المنتهي في ١٠ يونيو/ حزيران. كذلك، أظهرت بيانات «بورصة إنتركونتيننتال أوروبا» أن الرهانات على صعود أسعار خام برنت وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ عشرة أسابيع، في مؤشر على ثقة المستثمرين بأن الأسعار ستواصل الارتفاع بفعل العوامل الجيوسياسية.

حرائق كندا ومؤشرات على انفراج تجاري أميركي-صيني

ساهمت عوامل أخرى في دعم الاتجاه الصعودي، أبرزها استمرار حرائق الغابات في ألبرتا، كندا، ما تسبب في توقف إنتاج نحو ٣٥٠ ألف برميل يوميًا من النفط الثقيل، وهو ما قلّص المعروض العالمي. بالتوازي، تلقت الأسواق دفعة إيجابية من مؤشرات على تحسن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، حيث جرت مفاوضات في العاصمة البريطانية لندن بين مسؤولين رفيعي المستوى من الجانبين.

وأعرب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عبر وسائل التواصل الاجتماعي حينها، عن «إتمام اتفاق مع الصين»، رغم الإبقاء على بعض الرسوم الجمركية، ما أثار آمالًا بتراجع حدة التوتر بين أكبر اقتصادين في العالم.

وول ستريت تتأرجح تحت وطأة الضربات

على الجهة الأخرى، شهدت مؤشرات الأسهم الأميركية تراجعًا حادًا بفعل تصاعد التوترات العسكرية. فقد أغلق مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠ منخفضًا بـ٦٨/٩٢ نقطة، أو بنسبة ١/١٤ ٪، عند مستوى ٥٩٧٦/٣٤ نقطة. وتراجع مؤشر ناسداك بـ٢٥٤/١٣ نقطة أو ١/٢٩ ٪، إلى ١٩٤٠٧/٤٩ نقاط.

أما مؤشر داو جونز الصناعي، فهبط بمقدار ٧٦٨/٧٣ نقطة، أو بنسبة ١/٧٩ ٪ ليغلق عند ٤٢١٩٨/٨٩ نقطة.

تأتي هذه القفزة في أسعار النفط في وقت تعاني فيه السوق من محدودية الإمدادات، بالتزامن مع مؤشرات على انتعاش الطلب، خاصة مع اقتراب موسم السفر الصيفي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية.

وتُحذّر تقارير عديدة من أن استمرار التوتر في منطقة الخليج الفارسي -التي تضم كبار المنتجين كالسعودية والإمارات وإيران والعراق- قد يدفع الأسعار إلى مستويات تتجاوز ٨٥ دولارًا للبرميل في المدى القريب، إذا ما استهدفت منشآت تصدير أو تعطلت شحنات بحرية رئيسية. الأسواق تتحرك حاليًا على وقع السياسة والسلاح. ومثل هذه القفزات في أسعار النفط، التي تُعد الأكبر منذ أكثر من ثلاث سنوات، تفتح بابًا لمزيد من التقلبات، وتضع العالم أمام مفترق طرق اقتصادي وأمني، في ظل تداخل الملفات الجيوسياسية، ومحدودية الطاقة الإنتاجية الاحتياطية، وتوترات الأسواق العالمية.

نافياً انخفاض مبيعات إيران النفطية

وزير النفط: الإمكانية متوفرة لنصب منصة حفر في حقل «آرش»

نفى وزير النفط الإيراني ما تردد عن انخفاض مبيعات البلاد من النفط.

وفي تصريح صحفي أدلى به على هامش اجتماع الحكومة، أشار محسن باك نجاد إلى آخر مستجدات حقل آرش النفطي المشترك، وقال: وفقًا لوزارة النفط، فإن الإمكانية متوفرة لنصب منصة حفر في حقل آرش النفطي. وأضاف: من الطبيعي أن تتابع وزارة الخارجية قبل ذلك الأمر من خلال المفاوضات لتحديد الحدود والتوصل إلى تفاهم. وتابع: بعد ذلك، إذا أخطرت وزارة الخارجية وزارة النفط، فنحن مستعدون لبدء عمليات التطوير في الجزء الإيراني من حقل آرش.

وفيما يتعلق بصادرات النفط إلى أفغانستان، قال وزير النفط: لم نُصدّر النفط إلى أفغانستان؛ لكن كان هنالك ترانزيت الديزل من تركمانستان إليها، وبعضه كان يُستورد من الحدود الغربية، وهو مستمر، ولا توجد أي مشكلة مع أفغانستان في هذا الصدد.

العقوبات لم تؤثر بشكل كبير على بيع النفط

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت العقوبات ستؤثر على مبيعات النفط الإيراني، قال باك نجاد: بطبيعة الحال، فُرضت العقوبات بهدف فرض قيود على مبيعات النفط؛ لكننا اعتمدنا أيضًا حلولنا الخاصة وفقًا لهذه القيود. ولهذا السبب، لم تُؤثّر هذه العقوبات بشكل كبير على عملية بيع النفط الخام الإيراني في السنوات الأخيرة.

وفيما يتعلق بما إذا كانت إيران لا تزال تعتبر النفط مصدر دخل أم أنها اتجهت نحو التنمية، قال: نعتبر النفط ثروة وطنية؛ لكننا في الوقت نفسه نحاول تفسير مفهوم «الحفاظ على الاحتياطيات» تفسيرًا صحيحًا. يعتقد البعض أن الحفاظ على الاحتياطيات يعني إبقاء النفط في باطن الأرض للأجيال القادمة؛ لكن الواقع هو أنه وفقًا للتقديرات الدولية، قد يتجه العالم تدريجيًا نحو تقليص دور الوقود الأحفوري في إمدادات الطاقة مستقبلًا.

وأضاف وزير النفط: بالطبع، لهذا الرأي معارضون أيضًا، ويعتقد الكثيرون أنه طالما أن الوقود الأحفوري موجود، فسيظل يلعب دورًا رئيسيًا في إمدادات الطاقة. لذلك، بقدر ما نستطيع استخراج النفط الخام وتحويله إلى ثروة منتجة على الأرض في ظل ظروف اقتصادية مناسبة، فإننا في الواقع نستثمر في مستقبل البلاد.

يمكننا تجاوز القيود

وردًا على سؤال حول الفرق بين نهج إدارة ترامب الثانية وولايته الأولى، قال باك نجاد: في الفترتين السابقة والحالية، رُفعت شعاراتٌ دائمًا للحد من بيع النفط الإيراني؛ لكننا نعتقد أننا قادرون على تجاوز هذه القيود. كما أثبتت التجربة أن هذه الضغوط لم يكن لها تأثير كبير على استمرار صادرات النفط الإيرانية.

وفيما يتعلق بخطط وإجراءات وزارة النفط في مجال إنشاء المصافي، أضاف وزير النفط: في مجال إنشاء مصافي النفط ومصافي البتروكيماويات والمصافي الصغيرة أو المساعدة في إنشائها، تستخدم وزارة النفط جميع الإمكانيات القانونية المتاحة، ولا شك أنه إذا تمكنا من تحويل النفط الخام إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في المصافي، فستكون لدينا ظروفٌ أكثر ملاءمة للصادرات، لذلك لن تدخر وزارة النفط جهدًا في هذا الاتجاه.

وقال وزير النفط: تم تحديد الإمكانيات القانونية المناسبة لبناء مصانع البتروكيماويات، وسنتابع وننفذ الإجراءات ذات الصلة في إطار هذه الإمكانيات.

وفيما يتعلق ببعض الأخبار المتعلقة بحظر الولايات المتحدة المفروض على شراء الميثانول المنتج في إيران، قال باك نجاد: حتى الآن، لم أتلق أي أخبار حول حظر الولايات المتحدة على الميثانول الإيراني.

رئيس اتحاد المستوردين والمصدّرين بإقليم كردستان العراق:

حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق يبلغ ٢٠ مليار دولار

ي إشارة إلى التاريخ الطويل للتعاون الاقتصادي بين إيران والعراق، قال رئيس اتحاد المستوردين والمصدّرين بإقليم كردستان العراق: إن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في الوقت الحالي إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً.

وصرح مصطفى عبدالرحمان، الجمعة، خلال القمة الثانية للتعاون الاقتصادي الدولي بين ماكو والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول أوراسيا في اليوم الأول من المؤتمر الدولي للاستثمار في محافظة آذربايجان الغربية (شمال غربي البلاد): إن من إجمالي هذا المبلغ، هناك ١٤ مليار دولار لدى الحكومة المركزية العراقية و٦ مليارات دولار أخرى لدى إقليم كردستان.

وأضاف: قبل نحو سبع سنوات، دخل تجار من إقليم كردستان العراق إلى حدود بازركان في منطقة ماكو الحرة بمحافظة آذربايجان الغربية، وهم الآن يحققون نجاحاً كبيراً في المنطقة.

وتابع: إن هدفنا من المشاركة في المؤتمر هو توسيع علاقات الترانزيت مع دول المنطقة.

وفي إشارة إلى انعقاد مؤتمر محافظي المحافظات الحدودية بين إيران والعراق بمدينة سنندج مركز محافظة كردستان (غربي البلاد) خلال الأسابيع الأخيرة، قال عبدالرحمان: يجب أن نقدر التنسيق والتعاون بين المسؤولين الإيرانيين من أجل التبادلات والمعاملات الاقتصادية مع إقليم كردستان العراق.

وتعد منطقة كردستان العراق سوقاً مهمة لحركة البضائع بين العراق وإيران، خاصة المنتجات الغذائية ومواد البناء والأدوية والمنتجات الصناعية، كما يتم تصدير العديد من البضائع الإيرانية بسهولة إلى المنطقة عبر الحدود البرية.

وانطلقت الأربعاء الماضي، فعاليات المؤتمر الأول لفرص الاستثمار في محافظة آذربايجان الغربية (شمال غرب البلاد)، بمشاركة العشرات من الضيوف من إيران والعديد من الدول المجاورة.

بروتوكول للتعاون بين إيران وتركمانستان وأوزبكستان لتطوير النقل السككي

وقّع رؤساء مؤسسات سكك الحديد لإيران وتركمانستان وأوزبكستان، على هامش اجتماع مجلس النقل السككي لكومنولث الدول المستقلة، بروتوكولاً ثلاثياً لتطوير التعاون في مجال النقل السككي.

وتشتمل الإتفاقيات على نقل مليوني طن من الحديد الإسفنجي المصدّر إيرانيا إلى أوزبكستان بسرعة أكبر وتكلفة أقل. كما تقرر فيما يخص العربات الإيرانية التي تتنقل في تركمانستان، أن يقوم خبراء البلدان الثلاثة بدراسة التفاصيل الفنية والعملانية في غضون الشهرين المقبلين.

واتفق الطرفان بشأن شروط النقل والتعريفات المنسقة لزيادة نقل الحاويات على ممر «أوزبكستان-تركمانستان-إيران إلى بلد ثالث».

ويعزز هذا التعاون دور إيران في الترانزيت الإقليمي ويساعد على توسيع التبادل التجاري.

إيران تتفق مع عُمان وباكستان لتصدير السلع بتعريفات تفضيلية

أشار وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني إلى تصدير السلع بتعريفات تفضيلية إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوراسي، وأعلن عن التوصل إلى إتفاق مع سلطنة عمان وباكستان لتصدير السلع بتعريفات تفضيلية.

وقال محمد أتابك، في تصريح له يوم الأربعاء الماضي، خلال حفل تدشين آلية بيع العملات الأجنبية المسبق وقاعات تداول امتيازات التصدير: الهدف النهائي للحكومة هو تسهيل عمليات التصدير والاستيراد بحرية ودون تدخل حكومي مباشر، شريطة أن يشرف البنك المركزي بشكل كامل على هذه العملية لضمان سلامة المعاملات.

وأكد أتابك على أهمية مراقبة العملة الأجنبية وضبطها ومنع تدفقها غير المشروع، وقال: تكمن براعة البنك المركزي في تبسيط الإجراءات ومنع الطرق الجانبية وغير القانونية.

وأشار وزير الصناعة إلى إطلاق قاعة امتيازات التصدير، معتبرًا ذلك إجراءً هامًا وعمليًا، وأضاف: في اجتماع مجلس الوزراء، تمت الموافقة أيضًا على حوافز التصدير، والتي سيتم تنفيذها قريبًا.

وفي إشارة إلى مسألة خفض تكاليف التمويل وبيع النقد الأجنبي مسبقًا، لفت إلى أن هذه الإجراءات يمكن أن تلعب دورًا فعالًا في توفير النقد الأجنبي وتعزيز الإنتاج المحلي.

وأكد وزير الصناعة على أهمية تسهيل وتسريع الإجراءات، وقال: يجب على البنك المركزي تسهيل توفير النقد الأجنبي للصادرات والمستوردين، ويجب أن يكون تبسيط توفير النقد الأجنبي على جدول أعمال البنك المركزي.